أحببت أن أنبه إلى بعض الأخطاء التي وجدتها في الديوان وهي

جاء في قصيدة « الناي الفارسي » ص (١١) هذا البيت الخارج عن وزن الأبيات الأخر

لكن النـــاي المثنى قد غدا اليوم حكيميا

بينما القصيدة كلها من مجزوء الرمل ، ثم ورود لفظة عروسة كقوله في ص « ١٦ » — عروسة الشعر أنت الزنبق المطر » وصوابها عروس المؤنث وعريس للمذكر ، ولفظة رغاب بمعنى أمنية، وقوله ص « ٤٧ » — والأنجم الزهراء والصبح الأغر بينما تجمع أفعل وفعلاء على فعل فيجب أن يقول والأنجم الزهر ، كما في القرآن الكريم « سبع سنبلات خضر » و « يلبسون ثياباً خضراً من سندس » ولم يقل خضراء ، هذه بعض المآخذ وهي لاتنقص من قيمة شعره الرقيق

بغداد عبد القادر رشيد الناصري

الشقي المدلل

للفيلسوف الروسي (تولستوي)

كانت تقوم على شاطئ البحر الأبيض ، وقريباً من الحدود الفرنسية الإيطالية مملكة صغيرة اسمها « مملكة مونا كو » ، ولعل لكثير من المدن أن تختال على هذه المملكة بوفرة نفوسها وازدحام سكانها ، فإن سكان هذه المملكة ما كانوا يتجاوزون سبعة آلاف ! وعلى أنه لو قسمت بينهم أراضي المملكة جميعاً لما أصاب المواطن الواحد منهم فدانا ! ومع ذلك كله فقد كان لهذه المملكة ملك حقيق له قصر وحاشية ووزراء ، وله أسطول وجيش وقادة

وعلى أن الجيش لم يكن بالجيش العرمرم الضخم — إذ ما كان عدد أفراده يزيد على الستين — فهو مع ذلك جيش له خطره وأهميته في المحافظة على كيان البلاد... وكان للحكومة في هذه المملكة ضرائب على الشعب تقتضاه إياها شأن بقية الحكومات، فضريبة على التبغ وضريبة على الشراب ، وضريبة أخرى غير هاتين على الرؤوس ... ومع أن الشعب كان كعامة شعوب العالم يدمن التدخين ، ويتعاطى الخمور ، إلا أن ضرائب الحكومة من ذلك لم تكن تسد حاجات الأمير ونفقات بلاطه وجيشه ، فلم تسعفه ضريبة أخرى من مصدر جديد هو لعبة «الروليت» فكان الناس يتقاطرون من أنحاء أوربا ليقامروا هناك في دار القمار ، وسواء أربح اللاعبون أم كانوا من الخاسرين فإن لصاحب الدار حصته المعروفة من المال . وكان يجتمع له بهذا مال كثير يكون النصيب الأوفر منه للأمير .. وتضخم أرباح الأمير من هذه اللعبة مرجعه أن دار القمار هذه الوحيدة من نوعها في أرجاء أوربا كلها ؛ وإذا كان أمراء الألمان قد منعوا من إقامة أمثال هذه البيوت في بلادهم لما يقع فيها من حوادث الإجرام والأضرار المتأتية عن خسارة بعض اللاعبين ومقامراتهم ومضارباتهم وانتهائهم عند نزول الكارثة بهم إلى الانتحار بالرصاص ، وإذا كان أمير « مونا كو » غير متقيد ولا تابع لسلطة من التي يطيعها أمراء الألمان، فقد ألغيت دار القمار عند أولئك وبقيت داره هذه الوحيدة في أوربا التي لا قدرة لأحد أن يتعرض لها بشيء ، وظل هو محتكراً هذه الأرباح

وكذلك كان الناس يفدون على «مونا كو» ليقامروا ، فتارة يخسرون وأخرى يربحون ، أما الأمير فليس له في كلتا الحالتين سوى الربح ... وعلى أن أمير (مونا كو) كان مايا بالمثل القائل « ليس من نتائج أعمال النزاهة والشرف تشييد شـــوامخ القصور . » وعلى أنه كان عارفاً بأن اليسر ليس من مشرفات الأعمال فإنه لم يجد بدا من إبقاء نظام اليسر على وضعه ليسد حاجاته ، وليعيش عيشة يرضاها ، فكان يقيم الحفلات ويولم الولائم ، ويظهر للناس بمظهر الأبهة التي يعهدونها في قصور الملوك . وكان يمنح المنح، ويجزل الهبات ويشكل اللجان ،

ويشرع النظم وينشئ الحاكم . . . وكان يعرض الجيش ويطوف بأنحاء المملكة ، ويفعل فعل غيره من الملوك ولكن في صورة مصغرة كنسبة مملكته الصغيرة إلى بقية الممالك !

* * *

وكان أهل (مونا كو) معروفين بالمسالمة ولين العريكة ، فليس بينهم مجرم ولا سفاح ، حتى حدثت منذ سنوات جريمة قتل كانت الأولى في تاريخ هذه المملكة ؛ فاجتمع لها القضاة في يوم مشهود ليتداولوا في شؤون هذه القضية وفق أصول العدل والانصاف . وكان ذلك الحفل المهيب يضم رجال القانون من محامين وقضاة ومحلفين ومدعين عامين . وقد ظلوا يتدارسون نصوص القانون ، ويؤولونها ، ويذهبون في تفسيرها المذاهب حتى أصدروا حكم الإعدام على ذلك القاتل وفق إحدى مواد القانون ! وحمل القرار من بعد ذلك إلى الأمير ، فقرأه وأصدر الأمر بالموافقة على ما يرتأون !

على أن مشكلة واحدة بقيت لتنفيذ الحكم ، إذ لم يكن في المملكة مقصلة ولا كان بها جلاد ! فبحث الوزراء المشكلة وقرروا أن يفاوضوا الحكومة الفرنسية في أمر إعارتهم مقصلة وجلاداً لتنفيذ حكم الإعدام ، وطلبوا منها معرفة ما يقتضيهم ذلك من الأجور ، ثم أرسلوا بالكتاب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

وبعد أسبوع ورد جواب الرئيس قائلا « إن تكاليف إرسال مقصلة وجلاد تبلغ ستة عشر ألفاً من الفرنكات . » وعرض هذا على الأمير فعجب من استحالة قطع رأس هذا الأثيم إلا بهذا المبلغ الجسيم الذي لا تقوم بشيء منه حياته ! ثم طلب التفتيش عن طريقة أرخص لا ترهق الأهلين بضريبة جديدة يجبرون عليها ، وربما كان من ذلك ثورة جامحة تقذع ألسنتها فتطغى على الأمن في البلاد !

... ودعي مجلس الوزراء للبحث في هذه المشكلة من جديد ... وعندئذ قرر المجلس إرسال طلب آخر إلى ملك إيطاليا، ذلك بأن حكومة فرنسا جمهورية لا ترعى الود المتبادل بين الملوك وليس أمر ملك إيطاليا كذلك ، فإنه — ولا شك — سيرعى حرمة الوسالة التي تربطه بالأمير فيتساهل معه . وعلى هذا فقد كتبت رسالة في هذا الغرض وأرسلت ، فجاء الجواب : « إن من دواعي غبطة الحكومة الإيطالية تجهيز جارتها بالمقصلة والجلاد مقابل اثني عشر ألفا من الفرنكات ضمنها تكاليف الإرسال والإعادة » وهذا الأجر وإن كان أقل من سابقه إلا أن المجرم لا يستحق إنفاق هذا المبلغ عليه ، وتكليف الرعية بأن يدفع كل فرد منها فرنكين :

وهكذا دعي المجلس ثالثة للاجتماع فتداول أعضاؤه الأمر ، وتناقشوا في المعضلة لعلهم يهتدون إلى طريقة رخيصة في قتل هذا المجرم . فقال قائلهم : أو لا يمكن تكليف أحد من الجند بقطع رقبة هذا الأثيم ؟ وليكن ذلك كيفما اتفق إذ المهم أن يموت ! فدعي لذلك قائد الجيش وألقى عليه السؤال . فجمع هذا جنده وسألهم : أفي استطاعة أحدكم تنفيذ المهمة ؟ غير أنهم لم يجيبوه ولم يرتضوا ذلك منه ، وقالوا له: « إن ذلك ليس من شأننا — نحن — ولا كان مما سبق أن دربنا عليه ! »

هنالك فكر الوزراء وتذاكروا فأجمعوا أمرهم على تفويض النظر في القضية إلى لجنتين: عليا ودنيا ، وأخيراً تم القرار على الاستعاضة عن حكم الإعدام بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة ، وكان الأمير بهذا يستطيع أن يرعى الرعية وأفئدة ورقة قلبه ، كما أن تلك الطريقة كانت أرخص العقوبات جميعا ! ووافق الأمير على هذا الحكم الأخير وأوشك التنفيذ أن يتم لولا أن قامت أزمة جديدة ؛ تلك هي أزمة إيجاد سجن يقضي فيه هذا السجين حياته .. على أنهم أخيراً وفقوا إلى إيجاد غرفة لائقة به وكلوا به سجانا يتولى أمر حراسته وإطعامه من مطبخ القصر

ظل السجين في محبسه تتعاقب عليه الشهور حتى اكتملت عليه سنة تماما ؛ ولكن بينما كان الأمير يفحص ميزانية الدولة ويقلب فيها نظره لاحظ أن فيها باباً جديدا من النفقة ؛ تلك هي نفقات سجن هذا المجرم الشقي ، ولم تكن هذه بالنفقات اليسيرة البسيطة ، ولا كانت بالسهلة القليلة ، وإنما كانت شديدة الكلفة ثقيلة الوطأة على ميزانية الدولة ! فقد كان المجرم هذا حارس يحتمه من الهرب ، ورجل غيره يتولى أمر

إطعامه ! وفى هذا السبيل صرفت ستمائة فرنك من ميزانية الدولة هذا العام ! والأدهى من ذلك أن الرجل فى ميعة الشباب صحيح البدن معافى ، ولربما امتد به العمر إلى خمسين من السنين ! ولو حسب المرء المسألة هذا الحساب لم يجدها بالسهولة التى كان يتصور ... وعلى ذلك فقد جمع الأمير وزراءه وقال لهم: « إن عليكم أن تكتشفوا طريقة غير هذه تكون أخف مؤونة وأقل منها نفقة ، فهذه التى اتبعتموها باهظة لا قبل لنا بها ! »

وتداول الوزراء الأمر بينهم حتى اهتدى أحدهم إلى فكرة فقال لاخوانه : « أيها السادة ، إن من المعقول — فى نظرى — أن نفصل الحرس فنقتصد نفقاته» . غير أن وزيراً آخر اعترض عليه قائلا : « إن الرجل سيهرب إن لم يجد من يحرسه . » وهنالك رد عليه صاحبه : « إن ذلك ما يريدون إذ لا يهمهم أن يهرب »

وتم على ذلك الاتفاق . فرفعوا إلى الأمير تقريرا يشرحون له الأمر فوافقهم على ما يرتأون . وفصل الحارس من عمله وظل جماعة الوزراء يرتقبون المآل حتى جاء موعد الغداء واشتد بالسجين الجوع ، فخرج بعد أن طال ارتقابه لحارسه حتى يئس منه — إلى مطبخ القصر وأخذ طعامه منه وعاد إلى غرفته وأغلق على نفسه الباب ! وعاد فى اليوم التالى فكرر ما صنع بالأمس فى الوقت المعين المحدود . وهكذا قبل السجين هذا الغداء الجديد، دون أن تخطر له فكرة الهرب من هذا السجن على بال !

وإذا فماذا ترى الوزراء فاعلين ؟

هنالك اجتمعوا وبحثوا المشكلة من جديد فقر رأيهم أن يصارحوه بعدم رغبتهم فى بقائه ، فاستدعاه (وزير العدل) إليه وسأله

— مابالك لا تهرب وليس عليك حارس يحرسك ؟ إذهب حيث شئت فلن يعنى بذلك الأمير . فأجاب الرجل : — لعلى استطيع أن أقول إن الأمير لا يعنيه ، ولكن أين المأوى الذى آوى إليه ؟ ولاحيلة لى فى الحصول على قوتى وقد وصمتمونى بأشنع الصفات بأحكامكم التى أصدرتم على . وهؤلاء الناس ان يأتمنونى بعد الآن على شىء . ذلك إلى أنى اعتدت حياة الكسل والخمول فانحطت بالتدريج . لقد أسأتم إلى حقا ، فقد كنتم أصدرتم الحكم على بالإعدام فلم تنفذوه ، ثم استعضتم من ذلك بحكم الأشغال المؤبدة الشاقة وعينتم لذلك حارساً كان يأتينى بطعامى ، غيرأنكم — بعد برهة من الزمن — عزلتموه فاضطررت إلى الذهاب بنفسى إلى المطبخ للحصول على مايكفينى من الطعام. ثم إنكم — بعد ذلك — تريدوننى على الفرار ! كلا ياسيدى ، كل شىء يصح إلا ماتريدوننى عليه ! اصنعوا ما بدا لكم وافعلوا بى ما حلا لكم غير أنى لن ألوذ بالفرار !

إذاً فكيف ؟

واجتمع مجلس الوزراء يبحث المعضلة بحثاً جديا حاسماً ، ولكنهم احتاروا فيما يقررون ! وترددوا فى اختيار النهج الذى يرون اتباع السير عليه ... إن الرجل لن يبرح الديار أبداً . وفكروا واحتالوا فاوجدوا غير منح الرجل (معاشا) يكفل لهم الخلاص منه ! وأنهوا الحل الأخير إلى الأمير قائلين إنه ليس من حل خير من هذا الذى ارتأوه ، وهو أن يمنح الشقى معاشاً يقيهم أذاه ، ويبعده عنهم! فأقر الأمير رأيهم مرغما وقدر للمجرم الشقى معاشا سنويا قدره (٦٠٠) فرنك فلما أخذ فى ذلك رأيه أجاب

— أما الآن فقد طاب الفرار ! على أن تلزموا أنفسكم دفعه إلى بانتظام .

وهكذا حسمت المشكلة . وأخذ الشقى ثلث جرايته مقدما وغادر المملكة إلى مسيرة ربع ساعة بالقطار ! ونزل قرية ابتاع فيها أرضا بالقرب من حدود بلاده وزرعها متجرا بثمارها وغلاتها وعاش فى راحة واطمئنان . وكان كلما جاء موعد معاشه ذهب فاستلمه ثم اتجه إلى مائدة القمار فقامر عليها بفرنكين أو ثلاثة مكتفيا بهذا القدر اليسير ورجع إلى مهجره يستأنف حياة الدعة والراحة

ولعل من حسن طالعه أنه لم يرتكب جريمته الأولى فى قطر آخر ترخص فيه أثمان قطع الرقاب وتقل فيه تكاليف الإيداع فى أعماق السجون مدى الحياة !

ف . سمه

ظهرت الطبعة الرابعة الجديدة

للمجلد الأول من كتاب

وحي الرسالة

فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع

للأستاذ أحمد حسن الزيات بك

طبع طبعاً أنيقاً على ورق صقيل وقد بلغت عدد صفحاته خمسمائة صفحة ونيفاً

وهو يطلب من إدارة الرسالة ومن جميع المكتبات وثمنه أربعون قرشاً عدا أجرة البريد

مطبعة الرسالة